

العلاقة بين عجز الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1970-2017).

The relationship between the public budget deficit and the current account deficit in Algeria: Econometrics study for the period (1970-2017).

- بورحلي خالد: أستاذ مؤقت، مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية، جامعة برج بوعرييج، bourahlikhaled_19@yahoo.fr
 - بوروشة كريم: أستاذ مؤقت، مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية، جامعة جيجل، bouroucha.karim1@gmail.com
 - علاوي محمد لحسن: أستاذ، مخبر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية، جامعة ورقلة، allaoui@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/06/21

تاريخ القبول: 2020/06/10

تاريخ الإرسال: 2020/02/15

ملخص:

يعتبر التوازن الاقتصادي إحدى أهم المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية، نظرا لدوره الكبير في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك ضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي للدول، ووفقا للنظرية الكينزية فإنه يوجد ارتباطا وثيقا بين التوازن الداخلي (الموازنة العامة) والتوازن الخارجي (الميزان التجاري)، بينما يرى أنصار المنهج الريكاردي أنه لا توجد أي علاقة بين العجزين، وضمن هذا الإطار جاءت هذه الدراسة لاستقصاء وجود ظاهرة العجز التوأم من عدمها في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)، من خلال تحليل العلاقة بين عجز الميزانية العامة وعجز الحساب التجاري باستخدام سببية غرانجر. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين عجز الميزانية العامة والعجز في الحساب التجاري، مما يثبت فرضية العجز التوأم في الاقتصاد الجزائري، وذلك راجع لعدة أسباب أهمها الخلل الهيكلي الذي يعرفه الاقتصاد الجزائري إضافة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي الوطني وعدم مرونته، مما يتوجب على الحكومة الجزائرية مباشرة جملة من الإصلاحات الهيكلية لتعزيز الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الإيرادات العامة والصادرات خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاح : عجز توأم ؛ عجز ميزانية عامة ؛ عجز حساب تجاري ؛ سببية غرانجر ؛ ربع بترولي.

Abstract :

The economic balance is considered one of the most essential ingredients for economic development, given its great role in achieving economic and social goals, as well as ensuring economic, social and even political stability for the country. According to the Keynesian theory, there is a close correlation between the internal balance (Government budget balance) and the external balance (The trade balance), while proponents of the Ricardian approach see that there is no relationship between the two deficits. Within this framework, this study came to investigate the existence or the absence of the phenomenon of twin deficit in Algeria during the period (1970-2017), by analyzing the relationship between the Government budget balance deficit and the current account balance deficit using the Granger causality.

The study found that there is a causal relationship between government budget balance deficit and current account balance deficit, which confirms the hypothesis of the twin deficit in the Algerian economy. This is due to several reasons, the most important of which is the structural deficiency in the Algerian economy and the weakness of the national production system and its lack of flexibility, which the Algerian government must undertake a number of structural reforms to boost the national economy and diversify the its sources of public revenues and exports outside the hydrocarbons sector.

Key words: Twin deficits; government budget balance deficits; current account balance deficit; granger causality; oil rents.

- مقدمة:

تعتبر الميزانية العامة إحدى أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية للدول إذ أنها تبرز الصورة المالية للاقتصادات الوطنية كونها تعكس الأهداف المالية للدولة، فهي تبرز الإيرادات العامة التي يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة من جهة، ومن جهة أخرى تبين صور إنفاق تلك الإيرادات، ونتيجة هذه العلاقة التكاملية بين الإيرادات العامة والنفقات العامة تبرز إشكالية كفاية حصيلة الإيرادات لتغطية النفقات العامة، خصوصا أن هذه الأخيرة تعرف تزايدا مستمرا في وقتنا الحالي نتيجة زيادة عدد السكان من جهة وتزايد التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية من جهة أخرى، مما أدى إلى انتشار واسع لظاهرة العجز الموازي في العديد من الاقتصاديات القطرية سواء المتقدمة أو تلك السائرة في طريق النمو، الأمر الذي يؤثر سلبا على عملية التنمية خصوصا إذا استمر العجز وأصبح مزمنًا نظرا لتأثيره السلبي على مختلف المؤشرات والتوازنات الاقتصادية الكلية للبلد، لاسيما التوازن النقدي (التضخم والأسعار)، وكذلك التوازنات الخارجية والمتمثلة أساسا في التبادلات التجارية للبلد مع العالم الخارجي أو ما يعرف بالميزان التجاري .

لذا حظيت العلاقة بين العجز في الميزانية العامة والعجز في الميزان التجاري باهتمام العديد من الباحثين وصانعي السياسات الاقتصادية، خصوصا في ثمانينات القرن الماضي، أين شهدت العديد من الاقتصاديات القطرية عجزا مزدوجا في كل من الميزانية العامة والموازن التجارية، وقد اصطلح على هذه الظاهرة بظاهرة العجز التوأم أو العجز المزدوج، والتي أصبحت تشكلا عائقا كبيرا في وجه العملية التنموية المحلية وكذلك على المستوى الدولي نتيجة الترابط الكبير بين الاقتصاديات القطرية واندماجها في الاقتصاد العالمي .

والجزائر وعلى غرار بقية الدول النامية سعت إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، مستغلة في ذلك إيراداتها النفطية وكذلك السيولة الائتمانية الكبيرة للاقتصاد العالمي خلال فترة السبعينيات، حيث قامت بتسطير برامج تنموية مركزية قائمة على منهج التسيير الاشتراكي الذي يعظم دور الدولة في الحياة الاقتصادية، مما يتطلب إيرادات مالية كبيرة، لكن تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية وانكماش الاقتصاد العالمي نهاية الثمانينات أثبت محدودية وفشل السياسة الاقتصادية المتبعة، وأدخل الاقتصاد الجزائري في أزمة مالية حادة خصوصا بعد انفجار أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين العام الخارجي الأمر الذي أدى حدوث عجز موازي مستمر ابتداء من سنة 1986.

وقد أدى تواتر العجز الموازي إلى اختلال التوازنات الاقتصادية الكلية، حيث تراجعت معدلات النمو وارتفعت معدلات التضخم والبطالة، كما سجل الميزان التجاري عجزا في الكثير من السنوات خلال هذه الفترة، ومع تحسن أسعار النفط مع بداية الألفية الثالثة تمكنت الجزائر من استرجاع توازنها الاقتصادية الكلية، والعودة إلى السياسة الانفاقية التوسعية بعد تحسن إيراداتها العامة، لكن انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من سنة 2014 واختلال التوازنات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، أعاد مسألة فعالية السياسة الانفاقية والسياسة الاقتصادية المتبعة عموما إلى السطح، وقد صاحب العجز الموازي عجزا في الميزان التجاري أيضا، مما يجعلنا نطرح التساؤل التالي:

ما مدى تأثير العجز الموازي على العجز في الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)؟

-أهمية وأهداف البحث:

تكمن أهمية البحث في فعالية كل من الميزانية العامة والميزان التجاري في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتأثيرهما على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، وبالتالي تهدف هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة التبادلية بين العجز الموازي

وعجز الميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري، وتحديد اتجاه العلاقة السببية بينها أي من يسبب الأخر، بالإضافة إلى لفت انتباه أصحاب القرار في الجزائر إلى خطورة الاعتماد على الاقتصاد الريعي باعتباره أحد أهم أسباب العجز التوأم.

- منهج البحث:

استنادا إلى طبيعة الموضوع، ومن أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة استدعت الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي فيما يتعلق بالجانب النظري، وكذلك الاعتماد على المنهج القياسي في الجانب التطبيقي من أجل دراسة العلاقة بين المتغيرات.

I- الإطار النظري للدراسة:

I-1- ماهية الميزانية العامة والميزان التجاري:

I-1-1- مفهوم الميزانية العامة:

تمثل الموازنة العامة الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة من الدول، إذ أنها تشمل بنود الإنفاق العام، وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها، بالإضافة إلى أنها تبين لنا كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمويل بها هذا الإنفاق (شهاب مجدي محمود، 1999، صفحة 261).

كما تعرف أيضا بأنها بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس بسنة، وتتطلب إجازة السلطة التشريعية، وهي أداة من أدوات السياسة المالية تعمل على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للحكومة (محمود حسين الوادي وركريا أحمد عزام، 2007، الصفحات 157-158).

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن الميزانية العامة للدولة بأنها: سجل مالي تقديري لإيرادات الدولة ونفقاتها المتوقعة خلال السنة المقبلة.

أما عجز الميزانية فهو تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وقد يكون هذا العجز نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الانفاق العام أو تخفيض الإيرادات العامة، وقد يكون غير مقصود وإنما نتيجة قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات هو السبب (عبد المجيد قدي، 2005، صفحة 201).

وتكمن الأهمية الاقتصادية للميزانية العامة في أنها تمثل خاصة في المالية الحديثة أهم وثيقة اقتصادية تملكها الدولة لكونها توفر معلومات تتعلق بأثر السياسات الحكومية في استخدام الموارد على مستوى التوظيف والنمو الاقتصادي وتوزيع الموارد داخل الاقتصاد، وقد تستخدم الموازنة العامة لتحقيق هدف العمالة الكاملة كما تستخدم أيضا كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتعتمد استراتيجية الموازنة العامة في تحقيق ما سبق ذكره على تغيير مستوى الطلب الكلي في الاتجاه المناسب مستخدمة في ذلك الضرائب والنفقات، ومن الواضح كبر حجم الموازنة هو العامل الفعال في تحقيق هذه الأهداف، كما يجب أن يتوافق حجم الموازنة وتكوينها مع الظروف الاقتصادية للدولة بهدف تحقيق بعض الأهداف المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة، ولهذا أصبحت الموازنة الأداة الرئيسية للتدخل في الحياة الاقتصادية وتوجيهها نحو تحقيق أهداف التوازن الاقتصادي، كما تعتبر جزء من الخطة المالية وأداة لتنفيذها، وفي الأخير تعتبر الموازنة العامة كأداة للتأثير المقصود على الحياة الاقتصادية للدولة ومنه أصبحت عاملا هاما للحياة الاقتصادية في مختلف الدول (درواسي المسعود، 2005-2006، صفحة 138).

I-1-2- مفهوم الميزان التجاري:

يعبر الميزان التجاري عن رصيد الصادرات والواردات من البضائع (Emmanuel Nyahoho, 2002, p. 572)، أو هو رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المؤلف استخدامه حالياً (محمود يونس، 2007، صفحة 181)، فالميزان التجاري هو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات السلعية والخدمية خلال مدة زمنية محددة، ويمكن تقسيمه إلى قسمين هما (زينب حسين عوض الله، 2005، صفحة 66):

- الميزان التجاري السلعي: ويصطلح عليه كذلك ميزان التجارة المنظورة، "ويتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية التي تمر بحدود الدولة الجمركية".

- الميزان التجاري الخدمي: ويسمى كذلك ميزان التجارة غير المنظورة، "ويشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج، مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والخدمات الحكومية إلى جانب الخدمات المتنوعة، هذا فضلاً عن بند دخل الاستثمارات الذي يمثل في حقيقته إما خدمات أداها رأس المال المحلي للخارج وإما خدمات أداها رأس المال الأجنبي إلى الداخل".

I-2- العلاقة بين عجز الميزانية العامة وعجز الميزان التجاري:

استخدم اصطلاح العجز التوأم لوصف حالة التزامن بين عجز الميزانية وعجز الحساب الجاري التي أصابت الاقتصاد الأمريكي، وكان ذلك خلال الفترة (1981 - 1998)، حيث وصل إلى مستويات قياسية (ماكدونالد سي بول هالود ورونالد، 2007، صفحة 118)، ومن المعروف أنه هناك منهجين في الأدبيات الاقتصادية لتفسير العلاقة بين المتغيرين هما:

- المنهج الكنزي: يقر هذا المنهج بوجود علاقة إيجابية بين العجزين، ويفترض أن العجز في الميزانية هو الذي يؤدي إلى العجز في الحساب الجاري، حيث يرى أصحاب هذا النهج أن عجز الميزانية هو السبب الرئيسي في عجز الميزان التجاري، وفقاً لنموذج (Mundell-Fleming 1962-1963) الذي يعرض خلاله نموذج سعر الصرف، بحيث تؤدي التغيرات التي تطرأ على عجز الميزانية إلى تغييرات في كل من: أسعار الفائدة الحقيقية، سعر الصرف الحقيقي ومستوى الدخل الحقيقي، الذي بدوره يؤدي إلى تغيير الميزان التجاري، وأعاد (Martin Feldsten 1983) صياغة النموذج السابق حيث وضع الفكرة التالية: "مع مستوى منخفض من الاقتراض الحكومي الجاري والمتوقع، تنخفض معدلات الفائدة والدولار... ومن ثم عجز موازنة حكومية منخفض والذي سيقبل العجز التجاري"، وهكذا فإن آلية سعر الصرف المزدوج، لها مكانة مميزة في القرار الحكومي بشأن العلاقة بين عجز الميزان التجاري والتجاري (نبيل مهدي الجنابي، 2012، صفحة 5).

- المنهج الريكاردي: يرفض هذا المنهج العلاقة الموجودة بين عجز الميزانية وعجز الحساب الجاري، لأنه يرى بأن عجز الميزانية نتيجة انخفاض الضرائب مؤقت وسرعان ما يعود إل طبيعته، لأن الأفراد سوف يقومون بادخار الأموال لمواجهة الزيادة في الضرائب مستقبلاً وبالتالي زيادة الادخار الخاص مما سوف يؤدي إلى زيادة المدخرات الوطنية، الأمر الذي يؤدي إلى عودة الميزانية إلى حالتها الطبيعية (التوازن)، ولذلك فإن عجز الميزانية ليس له أي تأثير على عجز الحساب الجاري (Ebrahim Merza et Mohammad Alawi et Ala' Bashayreh, 2012, p. 170).

ولتوضيح العلاقة بين العجز الميزانية وعجز الحساب الجاري نطلق من معادلة الدخل القومي (Piotr Misztal, 2012, pp. 1-3):

$$Y = C + I + G + (x - m) \dots (1)$$

حيث: Y يمثل الناتج المحلي الاجمالي، C الاستهلاك، I الاستثمار، G الانفاق الحكومي، x الصادرات، m الواردات. ويعرف الحساب الجاري (CA) (تم تجاهل رصيد الفوائد والأرباح والتحويلات الخارجية عمدا) كما يلي:

$$CA = x - m \dots (2)$$

إذا كانت واردات البلد أكبر من صادراته فإنه سيظهر عجز في الحساب الجاري ما يستوجب تمويل ذلك العجز عن طريق الاقتراض الخارجي، والذي يتم عن طريق الحكومة أو القطاع الخاص، لذا عندما يكون الحساب الجاري عاجزا فهذا يعني زيادة صافي الديون الأجنبية.

وفقا لمتطابقة الدخل القومي في اقتصاد مفتوح، فإن الادخار (S) يمكن التعبير عليه على النحو التالي:

$$S = Y - C + I + G + CA \dots (3)$$

يمكن كتابة المعادلة السابقة على النحو التالي:

$$S = I + CA \text{ wher } I = Y - C - G \dots (4)$$

ويجب التمييز بين مدخرات القطاع الحكومي (S_p) والقطاع الخاص (S_g):

$$S = S_p - S_g \dots (5)$$

فالادخار الخاص هو ذلك الجزء من الدخل المتاح (بعد حسم الضرائب)، والذي لا يتم استهلاكه، ويمكن كتابته على النحو التالي:

$$S_p = Y_d - C = (Y - T) - C \dots (6)$$

حيث: Y_d الدخل الشخصي المتاح، T الضرائب.

في المقابل، فإن المدخرات الحكومية تمثل الفرق بين الإيرادات الحكومية (T) والانفاق الحكومي (G) الذي يشمل المشتريات والتحويلات الحكومية (R):

$$S_g = T - (G + R) = T - G - R \dots (7)$$

وعليه تصبح المعادلة رقم (5) على النحو التالي:

$$S = S_p - S_g = (Y - T) - C + T - G - R = I + CA \dots (8)$$

وأخيرا تصبح معادلة الميزان الجاري كمايلي:

$$CA = S_p - I - (G + R - T) \dots (9)$$

حيث يمثل ($G+R-T$) عجز الميزانية العامة (BD).

تشير المعادلة (9) إلى أن التغيرات في الميزانية تعكس التغيرات في الحساب الجاري في حالة وجود فرق دائم بين الادخار والاستثمار، وبالتالي حدوث عجز مزدوج

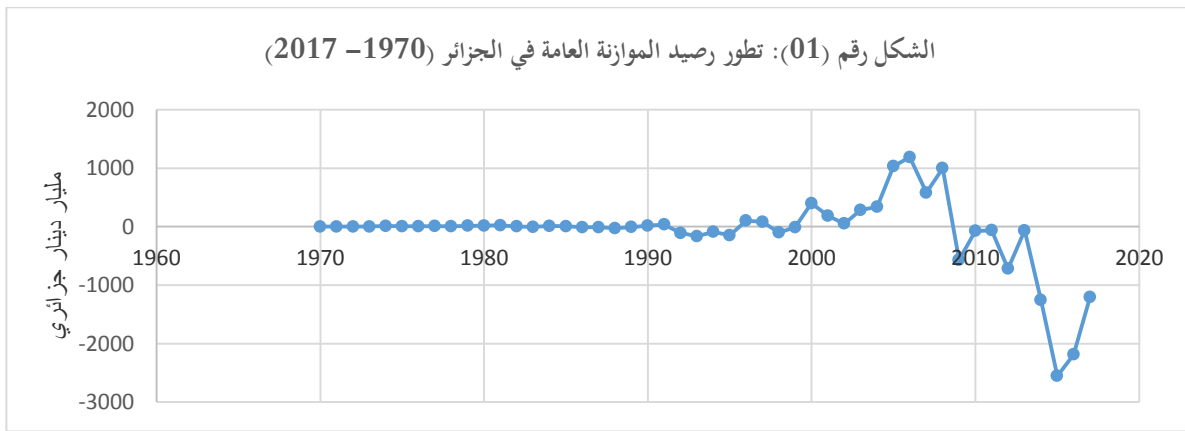
II- الطريقة والأدوات: يعتبر القياس الاقتصادي أحد أحدث التقنيات الكمية المستخدمة في تحليل الظواهر الاقتصادية، ومحاولة التنبؤ بسلوكياتها المستقبلية، من أجل المساعدة في وضع ورسم سياسات اقتصادية سليمة، وسوف

نحاول في هذه الدراسة تطبيق أحد النماذج القياسية في تحليل الظواهر الاقتصادية الكلية من أجل بحث وجود علاقة سببية بين رصيد الميزانية العامة والميزان التجاري، والمتمثل في نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR)، من خلال بحث وجود علاقة سببية بين المتغيرين، وكذلك تحليل التباين ودوال الاستجابة.

II-1- تطور متغيرات الدراسة:

II-1-1- تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1970-2017):

تشكل الميزانية العامة الوثيق الأساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة، إذ أنها تشمل بنود الانفاق العام وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها، بالإضافة إلى أنها تبين لنا كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات التي تمول هذا الانفاق. والشكل الموالي يظهر تطور الميزانية العامة خلال الفترة (1970-2017):



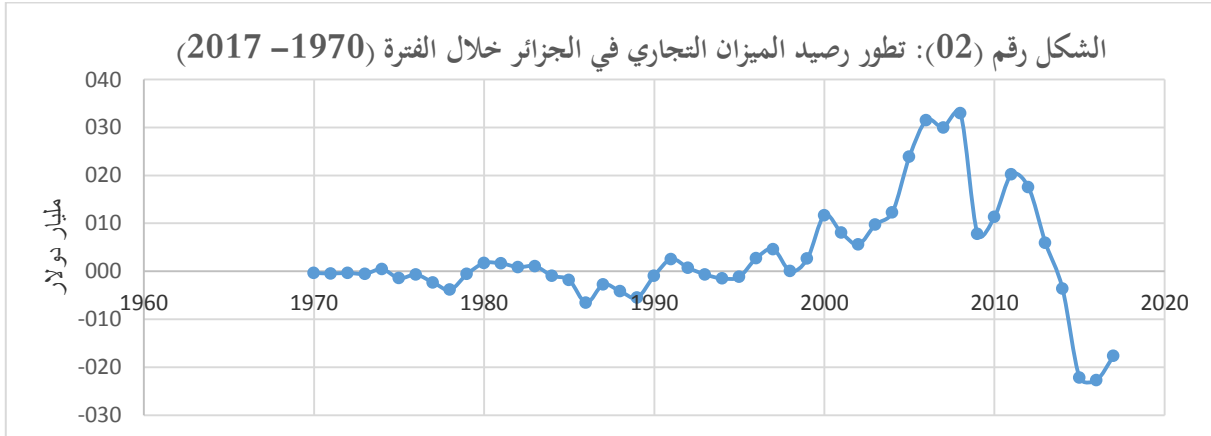
المصدر: من إعداد الباحثين بناء على احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الشكل رقم (01) يتضح تباين وعدم استقرار رصيد الميزانية العامة في الجزائر، فخلال الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى سنة 1986، فباستثناء سنتي 1971 و 1983 سجل رصيد الموازنة العامة فائضا متباينا تراوح بين 430 مليون دينار كأدنى رصيد سنة 1970 و 21 مليار دينار كأعلى رصيد وذلك سنة 1981، في حين سجلت سنة 1971 عجزا قدره 22 مليون دينار، أما سنة 1983 فعجز قدره 4,18 مليار دينار، ويرجع هذا الفائض أساسا إلى التدخل الإداري الكبير في تسيير الشأن الاقتصادي (التخطيط المركزي) والتحسين التدريجي لأسعار النفط في الأسواق العالمية باعتبار الجباية البترولية تمثل أهم إيرادات الميزانية العامة، لكن مع انخفاض أسعار النفط سنة 1986 بدأت ملامح قصور السياسة الاقتصادية المتبعة في الظهور، حيث تدهورت المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، إذ سجل رصيد الميزانية عجزا معتبرا خلال الفترة الممتدة من سنة 1986 إلى سنة 1995، حيث وصل إلى 162 مليار دينار سنة 1993 و 147 مليار دينار سنة 1995 كنتيجة مباشرة لانخفاض أسعار النفط (انخفضت من 39 دولار سنة 1985 إلى 15 دولار سنة 1986) وكذلك ضغط المديونية الخارجية وتراجع معدلات النمو وارتفاع نسبة التضخم، لتعرف سنتي 1996 و 1997 فائض نسبي قدر بـ 100 مليار دينار و 81 مليار دينار على التوالي كنتيجة مباشرة لبرنامج التصحيح الهيكلي المبرم مع صندوق النقد الدولي والذي حث الحكومة الجزائرية على ضرورة رفع الدعم السلعي وخصوصة المؤسسات العمومية خصوصا المفلسة منها وإعادة النظر في دور الحكومة في الاقتصاد الوطني وكذلك التحسن النسبي في أسعار النفط، إذ وصل إلى 21 دولار للبرميل سنة 1996 و 19 دولار سنة 1997، أما

سنتي 1998 و1999 فقد عرفنا عودة العجز من جديد إذ سجلتا عجز بـ 101 مليار و 11 مليار دينار نتيجة انخفاض أسعار النفط من جديد حيث انخفضت إلى 13 دولار للبرميل سنة 1998 و 18 دولار سنة 1999، ومع تحسن أسعار النفط انطلقا من سنة 2000 عرف رصيد الموازنة فائضا معتبرا خلال الفترة الممتدة إلى غاية 2008، حيث بلغ 400 مليار دج سنة 2000، و 1030 مليار و 1186 مليار سنتي 2005 و 2006 تواليها، وذلك بسبب الارتفاع الكبير لأسعار النفط حيث وصلت إلى 66 دولار للبرميل، أما العجز المسجل خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013 فكان مستهدف نتيجة تطبيق البرامج الاستثمارية (برنامج دعم النمو، والبرنامج التكميلي لدعم النمو)، وذلك نتيجة الارتفاع الكبير في الإيرادات العامة بعد الارتفاعات القياسية لأسعار النفط والتي وصلت حدود الـ 112 دولار للبرميل سنة 2012، وكذلك استهداف التضخم في ظل السيولة الكبيرة التي أصبح يتمتع بها الاقتصاد الوطني، أما تفاقم العجز ابتداء من سنة 2014 (1257 مليار دينار سنة 2014، 2553 مليار دينار سنة 2015، 1206 مليار دينار سنة 2017) فيعود أساسا إلى انخيار أسعار النفط حيث تجاوزت من 109 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 99 دولار سنة 2014 ثم إلى 52 دولار سنة 2015، لتواصل الانخفاض سنة 2016 إذ وصلت حدود 44 دولار للبرميل.

II-1-2- تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970-2017):

يعكس الميزان التجاري المؤشر الخارجي للتوازن الاقتصادي، ويشمل المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات بين الدولة وعالمها الخارجي، أي حركة التدفقات السلعية المصدرة والمستوردة خلال فترة زمنية معينة. والجدول الموالي يوضح تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1970-2017):



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل رقم (02) يتضح تباين رصيد الميزان التجاري في الجزائر، فخلال عقد السبعينات تميز الميزان التجاري بالعجز باستثناء سنتي 1974، و 1979 والتي شهدتا فائض نسبي نتيجة ارتفاع أسعار النفط في هاتين السنتين حيث بلغت 27,18 دولار و 23 دولار للبرميل، ويعود العجز خلال فترة السبعينات إلى انخفاض أسعار النفط في بداية السبعينات حيث لم تتجاوز 13 دولار للبرميل، إضافة إلى الاستثمارات التي باشرتها الحكومة الجزائرية لتحقيق التنمية والاقلاع الاقتصادي في ظل السيولة التي عرفتها الأسواق المالية الدولية خلال هذه الفترة، أما في بداية الثمانينات فسجل الميزان التجاري فائضا ضئيلا لم يتجاوز حدود الـ 1,7 مليار دولار عقب ارتفاع أسعار النفط بسبب الحرب العراقية الإيرانية، حيث قفزت من 27,28 دولار سنة 1979 إلى 48,23 دولار للبرميل سنة 1980، في حين عرف النصف

الثاني من الثمانينات عجزا متواصلًا نتيجة الصدمة النفطية لسنة 1986، إذ تجاوزت أسعار النفط سنة 1986 إلى 15 دولار للبرميل بعد أن كانت 39 دولار للبرميل سنة 1985، مما أدى إلى عجز قدر بـ 6,57 مليار دولار خلال هذه السنة (1986)، لينخفض هذا العجز إلى 2,76 دولار سنة 1987، ليعود للارتفاع مجدداً سنتي 1988 و1989 حيث وصل إلى 4,19 مليار و5,49 مليار تواليًا، وعرفت بداية التسعينات فائضاً ضئيلاً، حيث سجلت سنة 1991 فائضاً قدره 2,52 مليار دولار أما سنة 1992 فقد انخفض الفائض إلى 0,70 مليار دولار، ويعود هذا الفائض لارتفاع أسعار النفط عقب أزمة الخليج، في حين عرفت السنوات الثلاث اللاحقة عجزاً نسبياً تراوح بين 0,68 مليار دولار سنة 1993 و1,17 مليار دولار سنة 1995 نتيجة انخفاض أسعار النفط من جديد وكذلك انفجار أزمة المديونية الخارجية، ليعود الميزان التجاري لتحقيق الفائض من جديد ابتداءً من سنة 1996 بعد عقد برنامج التصحيح الهيكلي وتحسن أسعار النفط من جديد، وانطلاقاً من سنة 2000 عرف الميزان التجاري فائضاً هيكلياً إلى غاية سنة 2013 نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط والتي فاقت عتبة الـ 112 دولار للبرميل سنة 2012، حيث فاق الفائض 32 مليار دولار سنة 2008، قبل أن يسجل تراجع نسبي سنة 2009 إلى 7,80 مليار دولار عقب الأزمة المالية العالمية، وبعد انهيار أسعار النفط سنة 2014 عرف الميزان التجاري عجزاً متفاقماً، حيث انتقل العجز من 3,65 مليار دولار سنة 2014 إلى 22,69 مليار دولار سنة 2016، ليسجل تراجع نسبي سنة 2017، حيث انخفض إلى حدود 17 مليار دولار.

II-2- نموذج الدراسة: استناداً إلى النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، ومحاولة منا اسقاطها على الواقع الجزائري، تم الوصول إلى النموذج التالي:

$$BC = f(BD, POIL) \dots (10)$$

حيث:

BC : يمثل رصيد الحساب التجاري، البيانات مأخوذة من البنك الدولي (World) Data from database: World (Development Indicators).

BD : يمثل رصيد الميزانية العامة للجزائر، البيانات مأخوذة من صندوق النقد الدولي ((International Financial Statistics (IFS)).

$POIL$: يمثل سعر خامات أوبك، البيانات مأخوذة من البنك الدولي (World) Data from database: World (Development Indicators).

II-3- أدوات الدراسة: يعد نموذج الانحدار الذاتي الاتجاهي (VAR) من النماذج القياسية الحديثة لدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث يتم في هذا النموذج كتابة كل متغير من متغيرات الدراسة كدالة خطية بقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة، وقيم المتغيرات الأخرى في النموذج في الفترات السابقة، وتعامل جميع المتغيرات في هذا النموذج على أنها متغيرات داخلية، أي تحدد داخل النموذج وليس خارجه، وكل ما يلزم في هذا النموذج هو تحديد متغيرات الدراسة وتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني فقط، ويعتبر نموذج (VAR) مقياساً موثوقاً به لقياس درجة وسرعة

الانعكاس، ذلك أنه يساعد على اقتفاء أثر الصدمة لمتغير داخلي على متغيرات أخرى داخل النموذج (نعوم عبد العزيز، 2006، صفحة 72)، ويستلزم هذا النموذج اجراء الاختبارات الإحصائية التالية:

II-3-1- اختبارات جذور الوحدة للاستقرار: توجد هناك عدة اختبارات لقياس الاستقرارية أهمها اختبار ديكي فولر وديكي فولر المطور، واختبار فيليبس بيرون و KPSS، وسوف نستخدم في هذه الدراسة اختبار فيليبس بيرون (PP)، من أجل اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر وحدة أي عدم استقرارية السلسلة، ضد الفرضية البديلة والتي تنص على عدم وجود جذر وحدة

II-3-2- درجة تأخير النموذج: يتم تحديد درجة التأخير (P) اعتمادا على عدة معايير إحصائية، كلها ترمي إلى تدنية مجموع مربعات البواقي إلى أقل قيمة ممكنة، ومن بين هذه المعايير نذكر: معيار AKAIKE ومعيار SCHWARZ، من خلال هذين المعيارين، نختار النموذج الذي لديه أقل مجموع مربعات البواقي، أي الذي له أصغر معيار (SVETLOZAR T. RACHEV and others, 2007, p. 385).

II-3-3- اختبارات السببية: سوف نعلم في دراستنا للعلاقة السببية بين متغيرات الدراسة على سببية غرانجر التي تبحث عن وجود علاقة سببية بين المتغيرات، حيث يتم تحديد السببية من عدمها بناء على معنوية الإحصائية المحسوبة عند مستوى معنوية 5%.

II-3-4- اختبارات التكامل المشترك: بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة نقوم بدراسة إشكالية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ولتحديد عدد علاقات التكامل المشترك اقترح جوهانس إجراء اختبار القيم الذاتية لمصفوفة مشتقة من عملية حسابية على خطوتين (Régis Bourbonnais, 2015, pp. 310-311): الخطوة الأولى تتمثل في حساب عدد علاقات التكامل المشترك، أما الخطوة الثانية فهي حساب المصفوفة التي تتسم بحساب القيم الذاتية (Eigen values).

II-3-5- تحليل تباين خطأ التنبؤ و الصدمات ودوال الاستجابة: إن الهدف من دراسة تحليل تباين خطأ التنبؤ هو معرفة مدى مساهمة كل متغيرة في تباين خطأ التنبؤ من خلال كتابته بدلالة تباين خطأ التنبؤ وحساب نسبة كل تنبؤ من التباين الكلي من أجل الحصول على نسبته المئوية، حيث يهدف تحليل تباين خطأ التنبؤ لمعرفة مدى مساهمة (وزن) كل تجديدة (Innovation) في تباين الخطأ (نعوم عبد العزيز، 2006، صفحة 83).

III- عرض النتائج ومناقشتها:

III-1- نتائج استقرارية السلاسل الزمنية: بعد إجراء اختبار فيليبس-بيرون (PP) لاستقرارية السلاسل الزمنية، وذلك بالاعتماد على برنامج *EViews 10*، تبين أن كافة السلاسل غير مستقرة عند المستوى وهذا يعني وجود جذر وحدوي فيها، لكن بعد أخذ الفروق الأولى للسلاسل المدروسة، تبين أنه تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة أي عدم وجود جذر وحدوي فيها، وبالتالي فالمتغيرات المدروسة مستقرة من الدرجة الأولى، وهذا ما يظهره الملحق رقم (01) و (02).

نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن كل السلاسل المدروسة، غير مستقرة عند المستوى بل استقرت بعد أخذ الفرق الأول، وبالتالي فهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وهذا ما يتوافق وأغلب المتغيرات الاقتصادية والتي لا تستقر عادة عند المستوى كونها على علاقة مع الزمن.

III-2- نتائج تحديد فترات الإبطاء: من خلال الملحق رقم (03)، يتبين أن درجة التأخير المثلى بالنسبة لمعيار aic

$p = 1$ ، أما حسب معيار sch فمنه درجة التأخير المثلى هي $p = 1$ ، ومنه درجة تأخير النموذج هي 1 أي $p = 1$.

III-3- نتائج اختبار التكامل المشترك: من خلال الملحق رقم (05) وعند مستوى معنوية 5%، ومن أجل r

(1) فإن القيمة المحسوبة (28,81) (Trac-Eigen) أكبر من القيم الحرجة (29,79)، وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة أي عدم وجود تكامل مشترك.

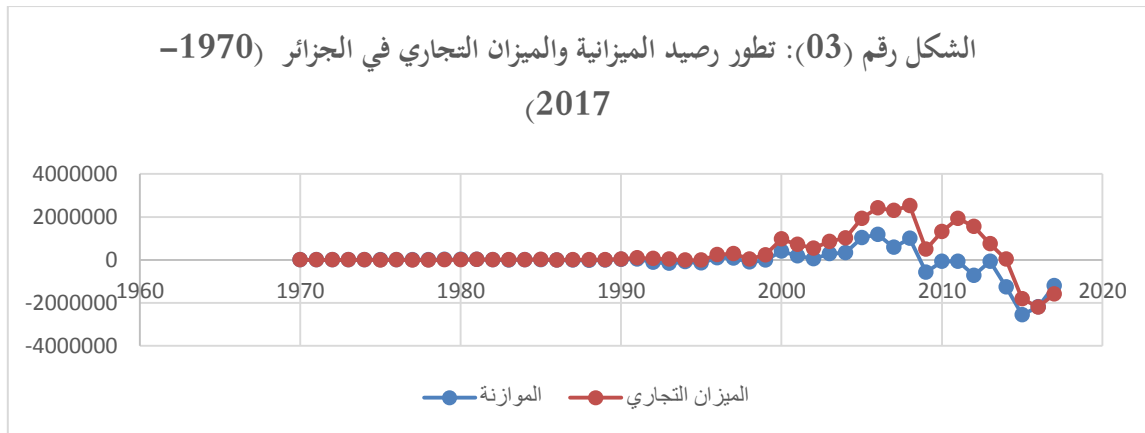
III-4- نتائج اختبار السببية: من خلال الملحق رقم (04)، نلاحظ تباين حالات السببية بين المتغيرات، علما أنه

يتم تحديد السببية من عدمها بناء على الاحتمالية، فإذا كانت الاحتمالية أقل من 5% نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي أنه هناك علاقة سببية، وحسب النتائج المبينة في الملحق السالف الذكر، نلاحظ أن كل من: رصيد الميزانية العامة والميزان التجاري يسببان بعضهما البعض، كما أن أسعار النفط تسبب كل من الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة.

III-4-1- وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين الميزان التجاري ورصيد الميزانية العامة:

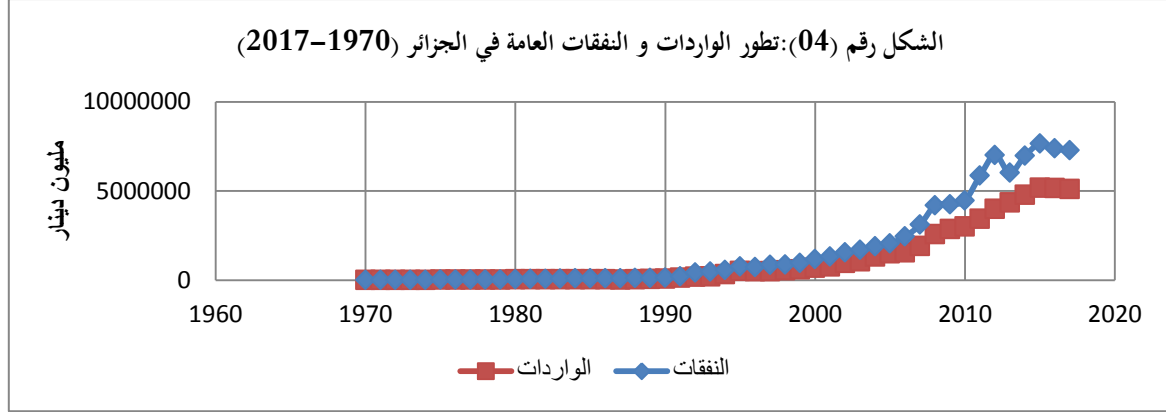
يؤثر الفائض الموازي على الادخار العمومي المحلي، حيث يؤدي الفائض إلى انخفاض أسعار الفائدة كنتيجة مباشرة لتزايد سيولة الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد الوطني، وما يترتب عليه من زيادة الاستثمار والإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري، في حين يؤدي العجز الموازي إلى انخفاض الادخار المحلي وخفض سيولة الاقتصاد من أجل سد العجز، حيث ينجر عنه اتباع سياسات انكماشية من شأنها أن تؤثر سلبا على الإنتاج الوطني، وبالتالي تراجع الصادرات مما يؤثر على نتيجة الميزان التجاري.

من خلال الشكل رقم (03) يتبين وجود علاقة طردية وطيدة بين رصيد الميزانية العامة والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى سنة 2017، وهو ما يثبت وجود علاقة سببية بين المتغيرين، فالسياسة الانفاقية المتبعة في الجزائر كان لها أثر عكسي على الاقتصاد الوطني كنتيجة مباشرة لضعف الجهاز الإنتاجي الوطني وعدم مرونته، إذ شهدت النفقات العامة في الجزائر نموا متسارعا ومستمرًا، إذ انتقلت من 5,8 مليار دينار سنة 1970 إلى 136,5 مليار دينار سنة 1990، لتبلغ 4466,9 و 7282,6 مليار دينار سنتي 2010 و 2017، على التوالي.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر.

هذا التوسع في الانفاق بشقيه (تسيير وتجهيز)، أدى إلى تحفيز الطلب الكلي وبالتالي زيادة الطلب على المواد والمنتجات الضرورية والكمالية، التي لم تستطع السوق المحلية توفيرها بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته كما أشرنا سابقا، الأمر الذي أدى إلى تعويض هذا العجز بالتوجه نحو الاستيراد من الخارج وبالتالي ارتفاع قيمة الواردات التي تضاعفت من 6,2 مليار دينار سنة 1970 إلى 87 مليار دينار سنة 1990، ثم إلى 3011,80 و5099,90 مليار دينار سنتي 2010 و2017، على التوالي، وهذا ما يظهره الشكل الموالي:



كما تجدر الإشارة إلى أن النفقات الرأسمالية والتي تجسدت في الواردات الرأسمالية (تشكل ثلث الواردات في الجزائر، وهي الواردات التي تتضمن عادة جزءا كبيرا من المعدات والسلع التي لا تنتج محليا وتساهم في عملية الإنتاج)، لم تسهم في تنمية وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث لم تتعدى نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات 4,93% كنسبة متوسطة خلال فترة الدراسة.

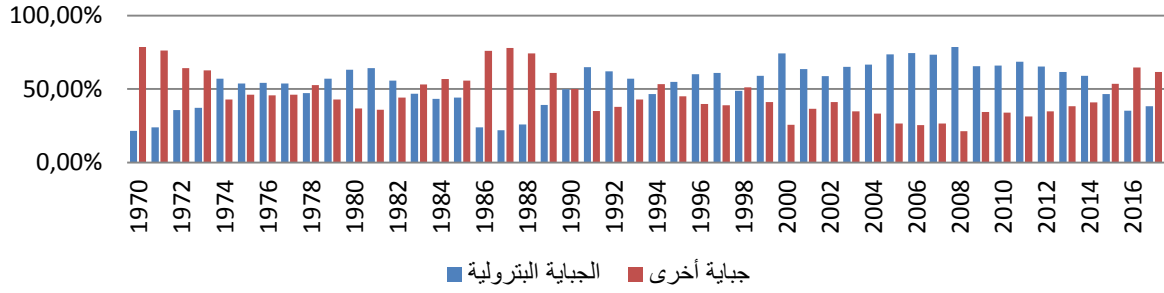
ومن المعروف في الجزائر أن الجباية البترولية تغطي أكثر من 50% من النفقات العامة، كما أن الصادرات النفطية تسيطر على 95% من إجمالي الصادرات، أي أن كل من النفقات العامة والواردات مرتبط بشكل مباشر بأسعار النفط، لذا فإن زيادة الانفاق العمومي في ظل الاعتماد الكبير على الجباية البترولية في الجزائر، سيؤدي إلى توسيع قاعدة الواردات مقابل تراجع قيمة الصادرات خاصة النفطية، وبالتالي فإن أي عجز في الميزانية العامة سيؤدي إلى عجز الميزان التجاري.

وفي المقابل فإن فائض الميزان التجاري يؤدي إلى ارتفاع السيولة النقدية لدى الجهاز البنكي، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة وبالتالي زيادة الاستثمار والإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حصيلة الإيرادات العمومية كنتيجة مباشرة لزيادة حصيلة الجباية العادية، في حين يؤدي العجز التجاري إلى تراجع السيولة النقدية، الأمر الذي يستلزم اتخاذ سياسات انكماشية قد تؤثر سلبا على الإنتاج الوطني وبالتالي على الميزان التجاري، لكن هذا الأمر يتوقف على مدى مرونة الاقتصاد الوطني وهذا ما يفتقر إليه الاقتصاد الجزائري، وبالتالي يمكن ارجاع علاقة السببية إلى تأثير أسعار النفط على المتغيرين باعتبارها أهم محدد لكل من الميزان التجاري والسياسة المالية في الجزائر.

III-4-2- وجود علاقة سببية بين أسعار النفط وصيد الميزانية العامة: يعود وجود العلاقة السببية بين أسعار

النفط وصيد الموازنة في الجزائر إلى كون الجباية البترولية تعد أهم مصادر الإيرادات العامة، فقد بلغ متوسط نسبتها حوالي 53,54% إلى إجمالي الإيرادات خلال فترة الدراسة أي أكثر من نصف الإيرادات العامة، والشكل الموالي يبين هيكل الإيرادات العامة في الجزائر:

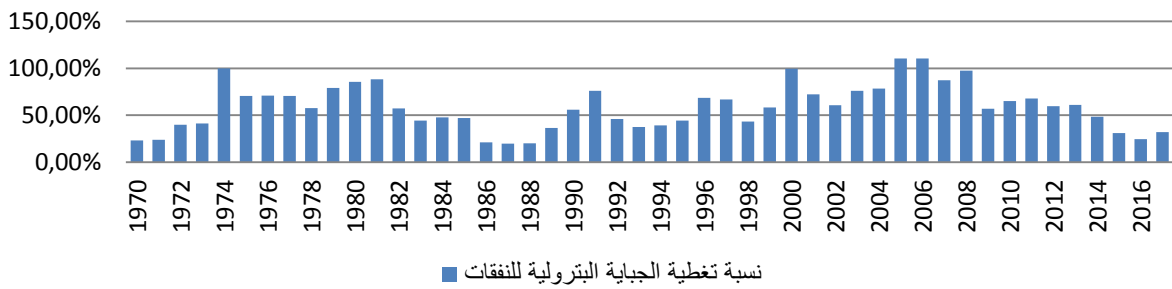
الشكل رقم (05): هيكل الإيرادات العامة في الجزائر (1970-2017)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر.

ومن المعروف أن هذه الإيرادات توجه لتغطية النفقات العمومية، وفي الجزائر نجد أن الجباية البترولية تغطي ما نسبته 58,75% (متوسط نسبة فترة الدراسة)، أي أن أكثر من نصف النفقات العمومية تغطيها الجباية البترولية، وذلك راجع لطبيعة الاقتصاد الجزائري والذي يتميز بكونه اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع المحروقات بدرجة كبيرة في ظل اهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى وعدم كفاءة النظام الجبائي (ضعف التحصيل وارتفاع نسب الغش والتهرب الضريبيين). وبالتالي فإن التغيرات في أسعار النفط تنعكس مباشرة على رصيد الميزانية العامة عن طريق تأثيرها على الإيرادات العامة المعكسة في شكل نفقات عامة وهذا ما حدث عند انهيار أسعار النفط سنة 2014، حيث تفاقم العجز في الميزانية العامة بـ 43,38% عن سنة 2013، هذا الأمر دفع السلطات إلى تبني سياسة مالية تقشفية تجلت في قانون المالية لسنة 2016 الذي تضمن رفع الدعم عن بعض المواد واسعة الاستهلاك (البنزين والكهرباء) بالإضافة إلى توسع ضريبي.

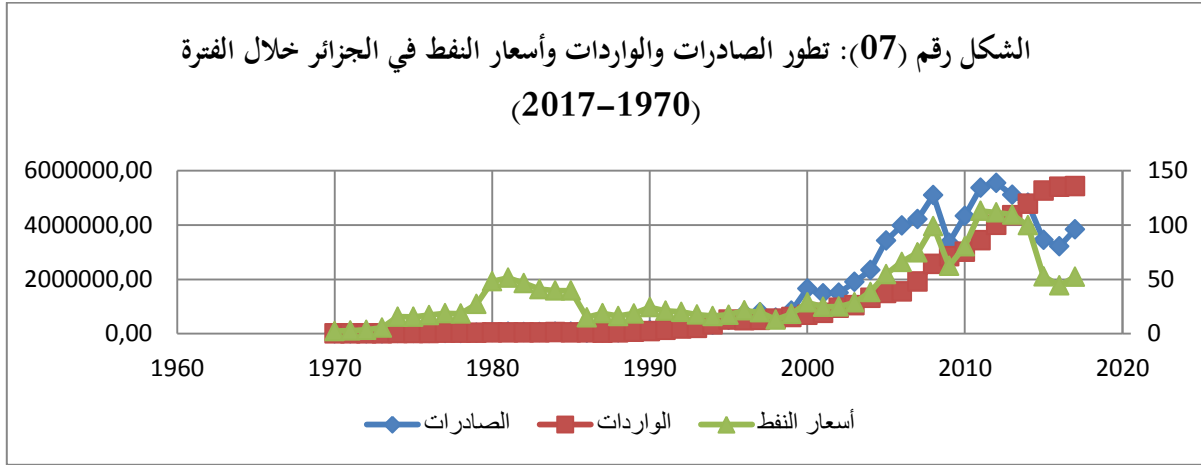
الشكل رقم (06): نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة في الجزائر (1970-2017)



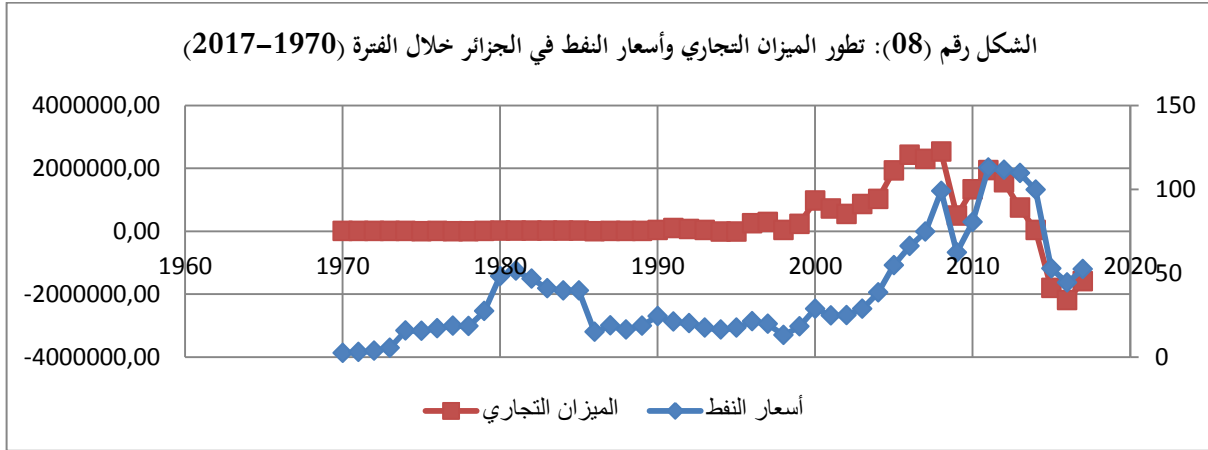
المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر.

III-4-3- وجود علاقة سببية بين أسعار النفط والميزان التجاري: يرجع وجود علاقة سببية بين أسعار النفط والميزان التجاري إلى سيطرة صادرات المحروقات على إجمالي الصادرات الجزائرية حيث بلغت نسبتها 95,07% (كنسبة متوسطة خلال فترة الدراسة) من الصادرات الاجمالية، وبالتالي فإن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية سيؤدي مباشرة إلى زيادة قيمة الصادرات وبالتالي زيادة رصيد الميزان التجاري، في حين أن أي انخفاض في أسعار النفط سيؤدي حتما إلى تراجع قيمة الصادرات وبالتالي تراجع رصيد الميزان التجاري، أما بالنسبة للواردات فهي في تزايد مستمر وذلك

لاارتباطها بقيمة العوائد المتأتية أصلا من الصادرات النفطية، والشكل رقم (07) يوضح العلاقة الطردية بين كل من أسعار النفط والصادرات والواردات:



ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التحسن في الميزان التجاري الجزائر مرتبط بأسعار البترول، وهذا ما يظهره الشكل الموالي:



من خلال الشكل رقم (08) نلاحظ أن هناك علاقة طردية وطيدة بين سعر النفط ورصيد الميزان التجاري، أي أنه إذا انخفض سعر البترول فإن رصيد الميزان التجاري ينخفض والعكس تماما حيث كلما ارتفعت أسعار النفط يرتفع رصيد الميزان التجاري.

III-5- نتائج تحليل تباين خطأ التنبؤ و الصدمات ودوال الاستجابة:

III-5-1- نتائج تحليل تباين خطأ التنبؤ: نلاحظ من خلال الملحق رقم (06) أن تباين خطأ التنبؤ لرصيد الميزان التجاري خلال الفترة الأولى يعزى نفسه مئة بالمئة ثم تبدأ هذه النسبة بالانخفاض تدريجيا ابتداء من السنة الثانية حيث وصلت إلى 72,08% في السنة الخامسة، ثم إلى 62,76% في السنة العاشرة، أما بالنسبة لتأثير تباين خطأ التنبؤ لرصيد الميزانية العامة على تباين خطأ التنبؤ لرصيد الميزان التجاري فقد كان معدوم خلال السنة الأولى، ثم سجل ارتفاع محسوسا في السنة الخامسة حيث وصل إلى 27,65% في السنة الخامسة، ثم 32,72% في السنة العاشرة، وهو ما

يفسر تأثير رصيد الميزانية العامة على الميزان التجاري، أما بالنسبة لتأثير تباين خطأ التنبؤ أسعار النفط على تباين خطأ التنبؤ الميزان التجاري فقد كان معدوم خلال السنة الأولى، قبل أن يبدأ في الارتفاع تدريجياً ابتداء من السنة الثانية ليصل إلى 0,25% في السنة الخامسة، ثم 4,50% في السنة العاشرة.

III-5-2- نتائج تحليل الصدمات ودوال الاستجابة: من خلال الملحق رقم (07) نلاحظ أن:

استجابة رصيد الميزان التجاري لأي صدمة في رصيد الميزانية العامة كانت ايجابية خلال السنة الأولى، لتعرف معدلات متزايدة إلى غاية السنة الثالثة، لتسجل بعد ذلك ثبات نسبي، قبل أن تبدأ في التناقص تدريجياً بدء من السنة السادسة إلى غاية السنة العاشرة، وهذا ما يدل على وجود تأثير فعلي لرصيد الميزانية العامة على الميزان التجاري، كما نلاحظ أيضاً أن استجابة رصيد الميزان التجاري لأي صدمة في أسعار النفط كانت سلبية خلال السنة الأولى، لتعرف معدلات سلبية و متزايدة إلى غاية السنة العاشرة.

III-6- اختبار استقرارية النموذج: سوف نعلم لدراسة استقرارية النموذج على اختبار (Inverse Roots of AR

المستخدم، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للنموذج إذا كانت الجذور كلها تقع داخل الدائرة الأحادية. من خلال النتائج الموضحة في الملحق رقم (09) يتبين أن كل الجذور تقع داخل الدائرة الأحادية، مما يثبت أن النموذج المستخدم مستقر ولا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي أو عدم ثبات التباين.

خاتمة:

يعتبر التوازن الاقتصادي أحد مقومات التنمية المستدامة، نظراً لتأثير التوازنات الاقتصادية الكلية على عجلة النمو الاقتصادي، وباقي المتغيرات الاقتصادية الكلية على غرار التشغيل واستقرار الأسعار والاستثمار، فالتوازن الداخلي (الموازنة العامة) يضمن الاستقرار النقدي من خلال المحافظة على الأسعار، وكذلك خلق مناصب شغل وإعادة توزيع الدخل الوطني قصد تحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية، والتوازن الخارجي يضمن سيولة الاقتصاد الوطني واستقلالية القرار الاقتصادي الوطني، وبالتالي فهما كل متكامل في خدمة الاقتصاد الوطني، وهناك من يرى وجود ارتباط وثيق بينهما، فالكينزيون يرون وجود علاقة سببية تنحج من الميزانية العامة نحو الميزان التجاري حيث تؤدي التغيرات التي تطرأ على عجز الميزانية إلى تغيير كل من أسعار الفائدة الحقيقية وسعر الصرف الحقيقي ومستوى الدخل الحقيقي والتي تؤدي بدورها إلى تغيير الميزان التجاري، وهناك من يرفض هذه العلاقة (المنهج الريكاردي)، بحجة أنه يرى بأن عجز الميزانية نتيجة انخفاض الضرائب مؤقت وسرعان ما يعود إل طبيعته، الأمر الذي يؤدي إلى عودة الميزانية إلى حالتها الطبيعية (التوازن)، غير أن الواقع الاقتصادي أثبت في الكثير من الدول وجود علاقة سببية متبادلة بين العجزين، لذلك جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على العلاقة بين العجز في الميزانية العامة والعجز في الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى سنة 2017، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

✓ فشل السياسة المالية المتبعة في الجزائر في تنويع مصادر الإيرادات، حيث لم تفلح لا المخططات التنموية في عهد التسيير الاشتراكي، ولا إصلاحات المؤسسات المالية الدولية ولا البرامج التنموية الكبيرة (برنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو، البرنامج التكميلي لدعم النمو) في تحقيق ذلك، حيث ضلت الجباية البترولية المصدر الأساسي لتمويل الميزانية العامة في الجزائر، إذ تشكل أكثر من نصف الإيرادات العامة، وتغطي أكثر من نصف النفقات العمومية، مما

جعل الميزانية العامة في الجزائر رهينة أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبالتالي فإن أي صدمة في أسعار النفط سوف تؤثر سلبا على عائدات الدولة وبالتالي وضعية الميزانية العامة.

✓ سيطرة الصادرات النفطية على الميزان التجاري والتي فاقت 95%، مقابل توسع قاعدة الواردات جعل الجزائر رهينة أسعار النفط في الأسواق الدولية، وهذا ما يبرر فشل سياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر في تنويع الصادرات وتخفيض الواردات، رغم الاستثمارات الكبيرة والاحتياطيات التي عرفتها الجزائر خصوصا في بداية الألفية الجديدة.

✓ وجود علاقة سببية بين رصيد الميزانية العامة في الجزائر ورصيد الميزان التجاري فزيادة الانفاق العمومي يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي، ونتيجة لضعف الجهاز الإنتاجي الوطني وعدم مرونته، يوجه هذا الطلب إلى التمويل الخارجي، مما يؤدي إلى زيادة حجم وقيمة الواردات وبالتالي خلق ضغط على الميزان التجاري، وبالتالي استهداف عجز موازني سيؤدي إلى عجز الميزان التجاري والعكس صحيح.

✓ وجود علاقة سببية بين رصيد الميزان التجاري والميزانية العامة يعود إلى زيادة سيولة الاقتصاد الوطني وبالتالي زيادة الاستثمارات الوطنية خصوصا في قطاع البناء والأشغال العمومية، وكذلك نشاط الاستيراد مما يؤدي إلى زيادة حصة الإيرادات العمومية، هذا بالإضافة إلى تأثير سعر النفط باعتباره أحد أبرز محددات المتغيرين.

✓ وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين رصيد الميزانية العامة ورصيد الميزان التجاري في الجزائر يدل على وجود عجز توأم أو عجز مزدوج (عجز داخلي وعجز خارجي) وهذا يعود إلى الخلل الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني نتيجة كونه اقتصاد ريعي يعتمد على النفط بدرجة كبيرة، وبالتالي لا يمكن معالجة هذه الاختلالات بإجراءات نقدية ومالية.

- الاقتراحات:

✓ تنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تطوير وتشجيع الجهاز الإنتاجي الوطني من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك بالعمل على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للقضاء على أحادية التصدير، عن طريق خلق بدائل لصادرات المحروقات وتوسيع قاعدة الصادرات لاسيما في قطاع الصناعة والزراعة والخدمات (خاصة السياحة)، والتقليل من الواردات وتخفيف الضغوط الناجمة عنها، وذلك من خلال الاستغلال الجيد والعقلاني للموارد الوطنية ودعم وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة وفق استراتيجية تهدف إلى تغطية متطلبات السوق المحلي، وكذلك تشجيع الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي من خلال الامتيازات الجبائية ومراجعة المنظومة القانونية المتعلقة بالاستثمار.

✓ ترشيد السياسة المالية في الجزائر من خلال حوكمة النفقات العمومية خاصة نفقات التسيير من خلال تبني نظام دعم يحقق العدالة الاجتماعية، وتوجيه نفقات التجهيز نحو الاستثمار في المشاريع المنتجة التي تحقق التنمية والنمو الاقتصادي، وكذا تفعيل أدوات الرقابة على النفقات العامة للتخلص من الظواهر السلبية التي تفتك بالأموال العمومية، وذلك من خلال وضع قواعد رقمية لتنظيم وتسيير ورقابة النفقات العامة، بالإضافة إلى ضرورة إعادة هيكلة وتطوير النظام الضريبي بهدف تنويع مصادر الإيرادات العامة وعدم الاعتماد على الجباية البترولية، وكذلك محاربة الغش والتهرب الضريبي ورفع نسبة التحصيل الضريبي.

✓ عقلنة العمل البنكي من خلال اتخاذ المعايير الاقتصادية في منح القروض تفاديا للتجربة السابقة التي رهنت الكثير من الموارد المالية للبلد في مشاريع وهمية، ومحاربة ظاهرة تهريب الأموال عن طريق فواتير الاستيراد من خلال خلق جهاز رقابة فعال والتنسيق مع الشركاء التجاريين.

✓ ضرورة تطوير السوق المالية باعتبارها آلية لتمويل وتشجيع الاستثمارات الوطنية من خلال رفع القيود المفروضة على العمل المالي، وإدراج العديد من المؤسسات العمومية في بورصة الجزائر، مع محاربة السوق الموازية سواء العملة الأجنبية أو المحلية من خلال فرض التعامل التجاري والمالي بالطرق القانونية وعن طريق المنظومة المالية.

- ملاحق:

الملحق رقم (1): نتائج اختبار PP لاستقرارية للسلاسل (BD) (BC) (POIL)

القرار	القيمة الحرجة			القيمة المحسوبة	نوع النموذج	السلسلة
	٪10	٪5	٪1			
غير معنوي	-2.60	-2.92	-3.57	-1.60	ثابت	(BD)
غير معنوي	-3.18	-3.50	-4.16	-2.08	ثابت واتجاه عام	
رفض H_0	-1.61	-1.94	-2.61	-2.61	بدون	
غير معنوي	-2.60	-2.92	-3.57	-1.63	ثابت	(BC)
غير معنوي	-3.18	-3.50	-4.16	-1.32	ثابت واتجاه عام	
قبول H_0	-1.61	-1.94	-2.61	-1.68	بدون	
غير معنوي	-2.60	-2.92	-3.57	-1.75	ثابت	(POIL)
غير معنوي	-3.18	-3.50	-4.16	-2.11	ثابت واتجاه عام	
قبول H_0	-1.61	-1.94	-2.61	-0.64	بدون	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج EViews 10.

الملحق رقم (2): نتائج اختبار PP للفروقات الأولى للسلاسل (BD) (BC) (POIL)

القرار	القيمة الحرجة			القيمة المحسوبة	نوع النموذج	السلسلة
	٪10	٪5	٪1			
غير معنوي	-2.60	-2.92	-3.58	-5.85	ثابت	D(BD)
غير معنوي	-3.18	-3.51	-4.17	-5.76	ثابت واتجاه عام	
قبول H_1	-1.61	-1.94	-2.61	-5.91	بدون	
غير معنوي	-2.60	-2.92	-3.58	-5.88	ثابت	D(BC)
غير معنوي	-3.18	-3.51	-4.17	-5.92	ثابت واتجاه عام	
قبول H_1	-1.61	-1.94	-2.61	-5.93	بدون	
غير معنوي	-2.60	-2.92	-3.58	-6.10	ثابت	D(POIL)
غير معنوي	-3.18	-3.51	-4.17	-6.05	ثابت واتجاه عام	
قبول H_1	-1.61	-1.94	-2.61	-6.13	بدون	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج EViews 10.

الملحق رقم (4): نتائج اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 08/08/19 Time: 15:02
Sample: 1970 2017
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
BC does not Granger Cause BD	47	12.4537	0.0010
BD does not Granger Cause BC		17.1163	0.0002
POIL does not Granger Cause BD	47	15.6171	0.0003
BD does not Granger Cause POIL		3.82379	0.0569
POIL does not Granger Cause BC	47	10.2764	0.0025
BC does not Granger Cause POIL		3.11280	0.0846

المصدر : مخرجات برنامج EViews 10.

الملحق رقم (3): درجة تأخر النموذج

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: BD BC POIL
Exogenous variables: C
Date: 11/16/19 Time: 18:37
Sample: 0197 0244
Included observations: 44

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1513.147	NA	1.71e+26	68.91577	69.03742	68.96088
1	-1407.624	191.8606*	2.13e+24*	64.52834*	65.01494*	64.70880*
2	-1401.736	9.902115	2.47e+24	64.86991	65.52135	64.98560
3	-1394.604	11.02176	2.73e+24	64.75473	65.97122	65.20587
4	-1388.090	9.178508	3.15e+24	64.86774	66.44918	65.45422

المصدر : مخرجات برنامج EViews 10.

الملحق رقم (6): نتائج تحليل تباين خطأ التنبؤ

Variance Decomposition of BC:

Period	S.E.	BC	BD	POIL
1	444968.1	100.0000	0.000000	0.000000
2	587910.6	95.43993	4.516786	0.043287
3	674287.0	87.82842	12.13221	0.039370
4	730905.6	79.51133	20.42767	0.060993
5	770961.0	72.08983	27.65942	0.250746
6	803037.0	66.54523	32.73513	0.719639
7	832531.5	63.22796	35.28754	1.484495
8	862052.5	61.90457	35.63361	2.461822
9	892009.8	61.97510	34.51089	3.514010
10	921468.5	62.76654	32.72380	4.509669

المصدر : مخرجات برنامج EViews 10.

الملحق رقم (5): نتائج اختبار جوهانس للتكامل المشترك

Date: 08/08/19 Time: 15:03
Sample (adjusted): 1972 2017
Included observations: 46 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: BD BC POIL
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.264666	28.81726	29.79707	0.0645
At most 1	0.196408	14.67545	15.49471	0.0662
At most 2*	0.095496	4.616949	3.841466	0.0317

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : مخرجات برنامج EViews 10.

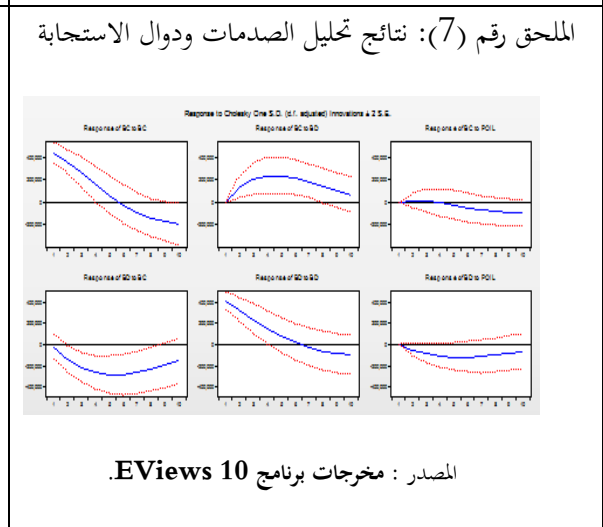
الملحق رقم (8): نتائج تقدير نموذج VAR.

Dependent Variable: BC
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 11/16/19 Time: 18:44
Sample (adjusted): 0198 0244
Included observations: 47 after adjustments
BC = C(1)*BC(-1) + C(2)*BD(-1) + C(3)*POIL(-1) + C(4)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.785857	0.134398	5.847228	0.0000
C(2)	0.311832	0.132014	2.362107	0.0228
C(3)	1925.934	5099.175	0.377695	0.7075
C(4)	75836.44	135556.9	0.559444	0.5788

R-squared	0.785037	Mean dependent var	314927.2
Adjusted R-squared	0.770039	S.D. dependent var	927901.4
S.E. of regression	444968.1	Akaike info criterion	28.53065
Sum squared resid	8.51E+12	Schwarz criterion	29.08812
Log likelihood	-675.8705	Hannan-Quinn criter	28.98991
F-statistic	52.34465	Durbin-Watson stat	1.786936
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : مخرجات برنامج EViews 10.



الملحق رقم (9): استقرارية النموذج

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial

المصدر : مخرجات برنامج EViews 10.

– الإحالات والهوامش:

1. العطية عبد القادر محمد عبد القادر (2005). *الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق*. مصر: الدار الجامعية.
2. بوزاهر سيف الدين. (2010-2011). أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية حالة الجزائر. *مؤكرة ماجستير غير منشورة*. جامعة تلمسان، الجزائر: جامعة تلمسان.
3. درواسي المسعود. (2005-2006). دورو السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03.
4. زينب حسين عوض الله. (2005). *الاقتصاد الدولي*. الأزابطة مصر: دار الجامعة الجديدة.
5. شهاب مجدي محمود. (1999). *الاقتصاد المالي*. الاسكندرية مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.
6. شبيخي محمد. (2012). *طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات* (الطبعة الأولى). الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
7. عامر حبيبة. (ديسمبر، 2015). انعكاسات سياسات الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تقييمية لبرامج الاستثمارات العمومية من 2001-2014. *العدد الثاني*, 19-21. مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر: جامعة بشار.
8. عبد المجيد قدي. (2005). *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية*. الطبعة الثالثة. (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية).
9. ليلة غضابنة. (2015). علاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1990-2012). (العدد 01)، المجلد 02، 75. الاردن: مجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية.
10. مكدونالد سي بول هالود ورونالد. (2007). *لنمو والتمويل الدولي*. السعودية: دار المريخ للنشر.
11. محمود حسين الوادي وكرتيا أحمد عزام. (2007). *مبادئ المالية العامة*. الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع.
12. محمود يونس. (2007). *اقتصاديات دولية*. الاسكندرية مصر: الدار الجامعية.
13. نبيل مهدي الجنابي. (2012). آثار عجز الموازنة العامة الاتحادية على الميزان التجاري العراقي دراسة قياسية للمدة (2003-2011). *مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والادارية* (08)، 5، العراق: جامعة واسط.
14. نعم عبد العزيز. (2006). مساهمة نماذج في نمذجة التراكم الخام للجزائر للفترة: 1970-2003. *مؤكرة ماجستير غير منشورة*. ورقة، العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة ورقلة.
15. Carol Alexander. (2008). *Market Risk Analysis: Practical Financial Econometrics* (Vol. Volume II). England: John Wiley & Sons Ltd.
16. Chris Brooks. (2008). *Introductory Econometrics for Finance*. (S, Éd.) New York, United States: Cambridge University Press.
17. Damodar N. Gujarati and Dawn C.Porter. (2009). *Basic econometrics*. (F., Éd.) New York,, United States: The McGraw–Hill Companies.
18. Ebrahim Merza et Mohammad Alawi et Ala' Bashayreh. (2012, April). The Relationship between Current Account and Government Budget Balance: The Case of Kuwait. *International Journal of Humanities and Social Science*, 2(7), 170.
19. Emmanuel Nyahoho. (2002). *Finances internationales: théorie, politique et pratique* (éd. 2). Canada,; Presses de l'Université du Québec,.
20. Enders Walter. (2015). *Applied econometric time series* (Vol. Fourth edition). United States of America: Wiley.
21. François-Éric Racicot et Raymond Théoret. (2001). *traité déconométrie financière: modélisation financière*. Canada: Presses de l'Université du Québec.
22. Piotr Misztal. (2012). The link between government budget and current account in the Baltic countries. *MPRA: Munich Personal RePEc Archive*(MPRA Paper No. 40784), 1-3.
23. Régis Bourbonnais. (2015). *Économétrie Cours et exercices corrigés* (éd. 9e). Paris: Dunod.
24. SVETLOZAR T. RACHEV and others. (2007). *Financial Econometrics From Basics to Advanced Modeling Techniques*. New Jersey, USA: John Wiley & Sons.
25. Walter Enders. (2015). *Applied econometric time series* (éd. Fourth). United States: Wiley.